جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار

مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

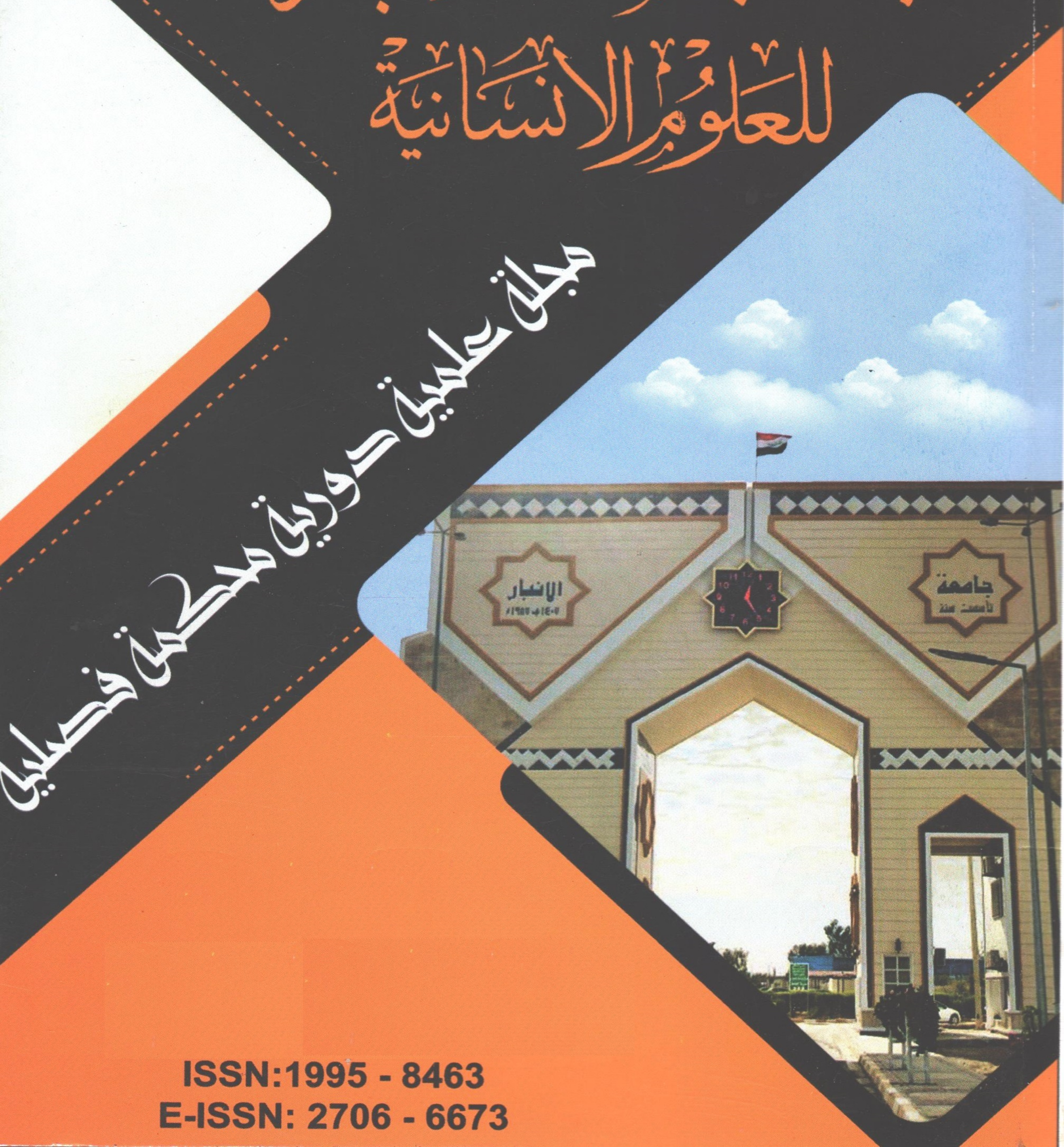

ISSN:1995 - 8463
E-ISSN: 2706 - 6673

الدبلوماسية الكمالية ودورها في إلغاء معاهدة سيفر ١٩٢٠-١٩٢٢

ا.م.د.هزبر حسن شالوخ

جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص :

إن الدولة العثمانية خاضت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ الى جانب ألمانيا وهي ضعيفة ومنهوكة القوى ، وجاء ذلك تتويجاً لرغبة دول الوفاق الودي من تقاسم تركتها الثقيلة الذي طال انتظاره ، فوضعت الاتفاقيات السرية خلال مجرى الحرب فيما بينها لتقسيمها ، وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت دول الوفاق في ترجمة تلك الاتفاقيات على أرض الواقع ، لاسيما في مؤتمر الصلح بباريس والتي فرضت معاهدة سيفر ، والتي جاءت ببنودها تطبيقاً لما أتفق عليه سابقاً ، أما الشعب التركي فقد رفض الانصياع لرغبات دول الوفاق وقاد حرب الاستقلال التركية والتي اتخذت مسارين ، الأول تصفية العناصر الداخلية المناوئة للحركة الوطنية التركية ، والثاني مواجهة الاحتلالات الأجنبية للأراضي التركية ، استطاعت الحركة الوطنية التركية أن تحقق انتصارات عسكرية كبيرة سواء ضد العناصر الداخلية وتصفيتها ، أو في مواجهة القوى الدولية والتي أجبرتها في عقد اتفاقيات ثنائية حققت من خلالها انتصاراً دبلوماسياً ضد الدول الكبرى ، ونتيجة للمتغيرات على الساحة التركية أجبرت تلك القوى عقد العديد من المؤتمرات والتي شكلت مراجعة لمعاهدة سيفر ومحاولة تعديلها ، سجل الحضور الكمالي في تلك المؤتمرات دور بارز في الضغط على القوى الكبرى للاعتراف بحقوق الشعب التركي ، وعندما وجد تزمتاً في المواقف كان الدعم العسكري حاضراً لإسناد المفاوض التركي ، وبالتالي الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش الوطني التركي على حصان طروادة (اليونان) أجبر دول الوفاق للجلوس مع حكومة أنقرة للاعتراف بحقوق الشعب التركي من خلال إلغاء معاهدة سيفر والذهاب الى مفاوضات جديدة للصلح بين تركيا ودول الوفاق .

الكلمات المفتاحية : دبلوماسية ، كمالية ، سيفر

Kamalian Diplomacy and its Role in Declining the Treaty of Sevre 1920-1922

Asst. Prof. Hazbar Hasan Shalokh (Ph.D)

d.hazbar1974@gmail.com

University of Diyala/ College of Education for Huma Sciences

Abstract

The Othman State fought WWI 1914-18 alongside with Germany while it was weak and exhausted. Its heavy legacy was shared by the coalition countries. Those countries made a secret treaty during the course of the war to divide that legacy among them. When the war ended this treaty was put in action especially in the peace conference in

Paris which enforced the Treaty of Sèvres. The Turkish people refused the will of those countries and led the Turkish independence war which took two courses. The first was to eliminate internal enemies of the Turkish patriotic movement; and the second was to face foreign occupations of Turkish soil. The Turkish patriotic movement was able to achieve military victory on both sides. It forced the international forces to make an agreement to achieve a diplomatic victory. Due to the changes in the Turkish scene, those powers were forced to held many conferences to review the Treaty of Sèvres in attempt to amend it. The Kamalian presence was prominent in those conferences. He was able to force the international powers to admit the rights of the Turkish people. When there was a hardship in the attitudes, the military solution was available to support the negotiations. The victory of the Turkish army on Greece forced the coalition countries to sit down with the Turkish government and admit the rights of the people by declining the Treaty of Sèvres and negotiating peace.
Key words: Diplomacy, Kamalian, Sevre.

المقدمة :

إن فرض دول الوفاق الودي في مؤتمر الصلح بباريس معاهدة سيفر على الدولة العثمانية عام ١٩٢٠ ، والتي قسمت الدولة العثمانية بين ثلاثة دول ، فضلاً الى تقسيمها الى مناطق نفوذ للدول المنتصرة في الحرب والسماح لليونان العدو التقليدي للأتراك باحتلال قسم من الأراضي التركية ، وبالتالي لم يبقى للشعب التركي من أراضيه إلا منطقة صغيرة في وسط الأناضول ، كل ذلك ولد رد فعل شعبي عفوي في بداية الأمر لرفض المعاهدة ومقرراتها ، ثم تشكلت جمعيات مسلحة للدفاع عن الأراضي التركية ، استثمر ذلك الهيجان الشعبي من قبل قادة وطنيين للدفاع عن وحدته .

اتخذت الحركة الوطنية التركية طريقين متوازيين في مواجهة القوى الداخلية والخارجية والتي شكلت تناغماً موحداً لتحقيق أهدافها ، الطريق الأول : حمل السلاح في ومواجهة العدوان ، والثاني : العمل الدبلوماسي مع دول العالم ، والذي لم يقل أهمية من العامل الأول ، لاسيما سعيه لتوضيح المسألة التركية وعقد اتفاقيات ومعاهدات مع تلك الدول والتي ساهمت في تعزيز العامل الأول وتنشيطه ، لذلك الذي يسجل لقادة الحركة الوطنية التركية القدرة على التوفيق بين العاملين بحيث أصبح أحدهما مكملاً للآخر وداعمه في تحقيق أهدافه .

قسم البحث الى عناوين عدة ، جاء العنوان الأول : موقف الحركة الوطنية التركية من معاهدة سيفر ١٩٢٠ ، أما العنوان الثاني : المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها حكومة أنقرة مع الدول ، أما الثالث : فاستعرض المؤتمرات الدولية التي عقدت للنظر في المسألة

التركية ، أما الرابع : فتناول هدنة موادنيا عام ١٩٢٢ والتي تعد بداية الأعتراف الدولي بتركيا الحديثة ، ثم سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة .

استخدم في البحث العديد من المصادر العربية والمعربة والأجنبية ، وهي مثبتة في قائمة المصادر ، لكن أهم تلك المصادر التي واكبت صفحات البحث هي : رسالة ماجستير للباحث حنا عزو بهنان التي حملت عنواناً (التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣) ، وكتاب (تركيا الحديثة) لمحمد عزة دروزة ، وكتاب (أصول التاريخ العثماني) لأحمد عبد الرحيم مصطفى ، أما الخاتمة فهي مجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال كتابته للبحث .

أولاً. موقف الحركة الوطنية التركية من معاهدة سيفر ١٩٢٠ :

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى الى جانب ألمانيا عام ١٩١٤ ، إلا أنها منيت بهزيمة في تلك الحرب أجبرت على توقيع هدنة مودروس Mudros في ١٣ تشرين الأول ١٩١٨ ، إذ وقعها الأميرال غالثروب Galthreb قائد الأسطول البريطاني في البحر الأسود عن دول الوفاق الودي ، وحسين رؤوف بيك[١] وزير البحرية عن الدولة العثمانية ، تضمنت شروط الهدنة خمسة وعشرون فقرة[٢] ، وعند إعلانها كانت البوارج البريطانية سيطرته على مضيق البسفور وأنزلت قواتها واحتلت القلاع والمواقع الإستراتيجية ، كما وضعت القوات الايطالية يدها على سكك الحديد وطرق المواصلات ، واحتلت مدن مونيا واسكي شهير ودافيون قرة حصار وانطاليا ، بينما احتلت فرنسا ولاية أضنة ، فضلاً عن احتلال القوات البريطانية لمدن سامسون واورفة ومرعش وعينتاب ، وبدأ اليونانيون احتلال أزمير وضواحيها[٣] .

أن دول الوفاق الودي في الوقت الذي كانوا يشنون هجماتهم على الدولة العثمانية يخططون في السر لاقتسام تلك الممتلكات ، ومن أبرز تلك الاتفاقيات السرية اتفاقية استانبول في ٨ آذار ١٩١٥ التي وقعت بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ، وبموجبها تم الاتفاق على أن تحصل روسيا على البوغازين واستانبول فضلاً عن الشاطئ الغربي للبسفور وبحر مرمرة والأراضي الواقعة شمال غرب الأناضول على امتداد الساحل من نهر سقاريا الى نقطة تقع عند خليج أزمير والجزر الواقعة في بحر مرمرة وجزيرتي تنيدوس وامبروز الواقعتين في بحر ايجة ، ونصت على أن يكون استانبول ميناءً حراً للدول الحليفة تسمح روسيا بحرية الملاحة في البوغازين[٤] .

أما معاهدة لندن في ٢٦ نيسان ١٩١٥ التي وقعتها بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا ، فقد كانت ثمناً دفعته دول الوفاق الودي لايطاليا لقاء انضمامها للحرب ، وبموجبها حصلت على جزر الدوديكانيز الإستراتيجية الواقعة بالغرب من الساحل التركي والتي كانت تحتلها من قبل[٥] .

واتفاقية سايكس-بيكو التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا وانضمت إليها روسيا في ١٦ أيار ١٩١٦ ، وبموجبها تم الاتفاق على أن تحصل بريطانيا على العراق وفلسطين ، في حين تحصل فرنسا على سوريا ، وتحصل روسيا على ولايات ارضروم وطرابزون ووان وتبليس وجزء كبير من شمال كردستان يمتد الى الحدود الفارسية[٦] .

اتفاقية سان جرمان دي مورين التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا في ١٧ نيسان ١٩١٧ لتصفية الخلافات الفرنسية الايطالية ، ولهذا تقرر منح فرنسا منطقة أضنة على أن تضع ايطاليا يدها على ما تبقى من جنوبي الأناضول بما في ذلك ولاية أزمير ، فضلاً عن ولاية قونية ومتصرفيات منتشا واضاليا وآجل ومنطقة نفوذ تمتد غربي الأناضول الى مضيق البسفور[٧] .

لم يكن بإمكان الشعب التركي أن يتقبل تحويل بلده الى مستعمرة ، لذا انتفض ضد المحتلين على الرغم من التعب الذي سببته له الحرب ، إذ اشتدت الحركة المناهضة للاستعمار ، وأخذت تشكل في جميع مناطق الأناضول فصائل مسلحة ، واشتدت حركة الجماهير الشعبية بشكل خاص بعد احتلال القوات اليونانية لأزمير ١٤-١٥ أيار ١٩١٩ والمناطق المتاخمة لها ، تهيأت لهذه الجماهير قيادة عسكرية لها خبرة في مجال الحروب تمثلت بقيادة مصطفى كمال باشا[٨] Mustafa Kamal Pasha الذي أخذ على عاتقه تنظيم منظمات وطنية تقاتل المحتل ، لاسيما بعد انتقاله الى الأناضول في ١٩ أيار ١٩١٩ باعتباره مفتشاً للجيش الثالث ، وحال وصوله الى الأناضول بدأ بجمع الأشخاص المستاءين من الهدنة[٩] ، وشكل وصوله الى سامسون نقطة البداية لانقسام تركيا الى معسكرين[١٠] ، إذ قاد حملة لتوعية أهالي الأناضول بما يعنيه احتلال الأجانب للبلاد ، فضلاً عن ذلك اتصل بجمعيات الدفاع عن الأناضول والروملي – جمعيات الدفاع عن الحقوق ، وقد تقرر إعداد الترتيبات لغرض عقد مؤتمر في ارضروم Arthroom لمندوبي الولايات الشرقية في ٢٣ تموز ١٩١٩ ، ثم أعقبه مؤتمر ثانٍ في سيواس Sewise في ٤ أيلول ١٩١٩[١١] .

واتخذت هذه المؤتمرات قرارات مهمة شكلت الخطوط الأساسية لسياسة مصطفى كمال الدبلوماسية فيما بعد .

بينما كان مصطفى كمال باشا يعمل في الأناضول على جمع الأعوان والأنصار ويعد الجيوش ، كانت دول الوفاق تشدد التضييق على حكومة استانبول ، مطالبيها بتسيير الجيوش لمقاتلة الوطنيين وإخماد حركتهم ، وفي ١٦ آذار ١٩٢٠ احتلت دول الوفاق استانبول وتولى مندوبوها برئاسة المندوب البريطاني السيطرة الإدارية على مصالح الدولة العثمانية ، وأصبحت السلطات المدنية في أيديهم واعتقلوا (٦٦) نائباً من الموالين للحركة الوطنية التركية في الأناضول[١٢] .

كانت المؤامرات تحاك للحركة الوطنية وتوضع الخطط للقضاء عليها قبل أن يشتد ساعدها ويكثر أنصارها ، من قبل وزارة الداماد فريد باشا[١٣] Al-Damad Fareed Basha التي تصدر الفتاوى والمنشورات داعية الأمة التركية الى قتال الوطنيين ، وتصدر أحكام الإعدام ضد قادتها ، كل ذلك يجري ومصطفى كمال وأنصاره في الأناضول ماضين في سبيلهم وعاملين على تحقيق غايتهم ، فكان ردهم على اعتقال النواب الوطنيين الدعوة لإجراء انتخابات لتأليف جمعية وطنية تمثل البلاد ، وتم ذلك في ٢٠ نيسان ١٩٢٠ تم افتتاحها باسم (المجلس الوطني الكبير)[١٤] .

إن انعقاد المجلس الوطني الكبير في أنقرة شكل نقطة انعطاف هامة في الحركة الوطنية التركية ، فعلى الرغم من أنها قد استمرت في الاعتراف بسلطة السلطان ، إلا أن المراكز الأساسية لحركة المقاومة في أنقرة أصبح لها خاصية الحكومة الكاملة ، فضلاً عن ذلك إن الوطنيين وبعمل دبلوماسي ركزوا على جانب مهم من أجل كسب الرأي العام التركي

الى جانبهم بأنهم يقاتلون من أجل الحفاظ على السلطنة والخلافة ، وألقوا اللوم على حكومة استانبول ودول الوفاق ، كما أنهم أكدوا على الخاصية الإسلامية لصراعهم ، إذ حرص مصطفى كمال باشا على كسب التأييد من كل الشخصيات الدينية في الأناضول وقادة الطائفة العلوية وطرق الدراويش الصوفية والبكتاشية[١٥] ، تم إبلاغ الدول الأوروبية رسمياً في ٣٠ نيسان ١٩٢٠ بتأسيس المجلس الوطني الكبير والذي اصدر قوانين عدة منها قانون الخيانة الوطنية وقانون محاكم الاستقلال[١٦] .

ويبدو أن حكومة أنقرة استخدمت هذه القوانين لتصفية القوى المعارضة في الأناضول .

وضع المؤتمرون في مؤتمر الصلح في باريس صيغة معاهدة وأطلقوا عليها معاهدة سيفر Sevres[١٧] ، وسلمت الى وفد حكومة استانبول في ١١ أيار ١٩٢٠ ، أصيبت حكومة استانبول بالصدمة لما تضمنتها من شروط قاسية ، إذ وصفها السلطان محمد السادس[١٨] بأنها عبارة عن : " مجموعة مصائب تهدف الى تدمير شامل لبلاده "[١٩] ، أما فريد باشا وعلى الرغم من موالاته لبريطانيا ودول الوفاق إلا أنه لم يكن أمامه إلا أن يشجبها وأظهر استياءه منها عندما التقى المندوب السامي البريطاني في حزيران ١٩٢٠ وطالب بإدخال بعض التعديلات عليها ، وأخبره بعدم استطاعته التوقيع عليها وبأنه سيذهب الى باريس لبحث ذلك[٢٠] .

لم يستطع فريد باشا إقناع دول الوفاق بإجراء التعديلات على المعاهدة ، وبالتالي أجبر على التوقيع عليها في ١٠ آب ١٩٢٠[٢١] ، وعند نشر بنودها كان وقعها كبير على الأتراك ، ووصفت بأنها الضربة القاضية للدولة العثمانية ، وقد شكلت تلك التطورات فرصة مهمة لصالح الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال باشا والذي وصف المعاهدة : " بأنها حكم الإعدام على تركيا "[٢٢] ، وسادت موجة من الاستياء وغضب شديد في جميع أنحاء تركيا[٢٣] ، وأخذ الشعور الوطني يحتل لأول مرة المكانة الأولى بين جموع الشعب التركي الذي حول أنظاره صوب أنقرة بوصفها الأمل الوحيد في الخلاص ، إذ شهدت مختلف مدن البلاد مظاهرات واجتماعات نظمت احتجاجاً على تلك المعاهدة ، شكلت تلك الظروف فرصة مهمة لمصطفى كمال إذ استغلها لتوجيه ذلك الغليان الشعبي ضد حكومة استانبول التي اتهمها بالخيانة[٢٤] .

إن بنود معاهدة سيفر جاءت ترجمة للاتفاقيات والمعاهدات السرية التي عقدتها دول الوفاق فيما بينها خلال الحرب العلمية الأولى[٢٥] ، إذ قضت بتمزيق تركيا الى ثلاث دول الأولى أرمنية تضم قارص واردهان وارضروم ، والثانية منطقة حكم ذاتي للأكراد في تركيا من الممكن أن يفضي الى دولة كردية[٢٦] ، تضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات جنوب الدولة الأرمنية ، في حين تعطى كيليكيا والجنوب كله الى فرنسا ، أما ايطاليا فقد أعطيت جميع المناطق الواقعة الى الجنوب الغربي للأناضول ، في حين أعطيت اليونان مدينة أزمير والمناطق القريبة منها فضلاً من أدنة وغاليبولي[٢٧] ، أما العاصمة استانبول فقد واجهت دول الوفاق مشكلة إدارتها والمضائق ، إذ عنت الأهمية الإستراتيجية والسياسية لهذه المناطق في أعين الحكومة البريطانية ، أنه إذا تركت في داخل الدولة العثمانية فكل الدولة يجب أن تخضع لنوع من السيطرة الأجنبية في شكل انتداب ، وإذا سلخت عن الدولة فإنها تصبح غير هامة على الإطلاق وتترك لرغباتها الخاصة ، اتخذ البريطانيون الموقف المتشدد

في ذلك إلا أن الفرنسيين كانوا أكثر استرضائية للأتراك ورغبوا في أن تبقى استانبول في حيازتهم ، وافق الفرنسيين عندما حصلوا على امتيازاتهم في بلاد الشام ، إلا أن الغريب أن بريطانيا غيرت من رأيها بضغط من مكتب الهند الذي تخوف من ردة فعل عنيفة من قبل مسلمي الهند ، وكذلك مكتب الحرب البريطاني الذي رأى أن مشروع الدفاع المستقبلي عن استانبول ضد الأتراك غير عملي ، لذلك أعلنت منطقة مجردة من السلاح فضلاً عن شواطئ بحر مرمرة ، في حين أن مضيقي البسفور والدردنيل اخضعا لرقابة دولية تقرر مصيرهما في حالتي الحرب والسلم[٢٨] .

عند النظر في معاهدة سيفر نلاحظ أنها وثيقة فريدة من نوعها في تاريخ الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة ، وقبل كل شيء بعدم صلاحيتها العملية ، وبالتالي كانت قصيرة الأجل ، ولم تستجب تلك المعاهدة منذ لحظة توقيعها للموقف العسكري – السياسي الفعلي تماماً في الشرق الأوسط ، إذ بدأ مصطفى كمال باشا في اتخاذ إجراءات دبلوماسية وعسكرية جعلت تلك المعاهدة غير قابلة للتطبيق من خلال سعيه الى تفتيت دول الوفاق لصالح حركته ، فضلاً عن استغلال الخلافات بين دول الوفاق وروسيا السوفيتية ، فعقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات أدت الى تقوية الحركة الوطنية التركية والى إلغاء معاهدة سيفر .

ثانياً. الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها حكومة أنقرة :

بعد إعلان بنود معاهدة سيفر ، جمع مصطفى كمال باشا في مكتبه أعضاء حكومته وعرض عليهم الأوضاع التي تحيط بتركيا ، ووضع أمامهم خطة لإنقاذها وعدم تمكين دول الوفاق من تطبيق بنودها ، وكانت الخطة تقتضي أولاً التخلص من الخطر الداخلي وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والأرمنية ومن القوات الموالية للسلطان وحكومته ، ثانياً مجابهة الخطر الخارجي ، إذ أن الجيش الوطني يصبح أكثر مقدرة على مجابهة الاحتلال والدخول في معارك معها لأن جبهته الداخلية آمنة[٢٩] .

إن الخطوة الأولى التي اتخذتها حكومة أنقرة على الصعيد العسكري هو الانسحاب التكتيكي أمام القوات اليونانية الغازية ليقينها بعدم جدوى التغلب على جيش عصري مدعوم من دول الوفاق الودي[٣٠] .

تحتم على مصطفى كمال باشا وحكومته أن يقاتل على جبهات عدة تمثلت بالحرب التركية – الارمنية والحرب التركية – الفرنسية ، فضلاً عن المعارك المتواصلة مع اليونانيين[٣١] ، وحقق الكماليون في تلك الحروب الانتصارات ، وبالتالي تم عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ، كانت لها دور كبير في رفع معنويات الوطنيين .

- المعاهدة التركية – الارمنية :

إن أرمينيا قد وسعت رقعتها الجغرافية على حساب تركيا بمقتضى ما جاء في معاهدة سيفر والتي خولت ولسن Wilson[٣٢] رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تعيين الحدود بين أرمينيا وتركيا ، إذ أهدى أرمينيا عام ١٩٢٠ جزءاً كبيراً من الأراضي التركية شملت طرابزون وارضروم وتبليس ووان ، وان هذه المناطق بالحقيقة هي الأراضي التي خصصتها المعاهدات السرية في بداية الحرب العالمية الأولى لروسيا[٣٣] ، وبما أن حكومة أنقرة لم تعترف بمعاهدة سيفر والنتائج التي ترتبت عليها ، لذلك عليها أن تعمل على إفشال

مشروع السيطرة الارمنية على الأراضي التركية والحيلولة دون تنفيذ المعاهدة من ناحية واستعادة ولايتي قارص واردهان من ناحية أخرى[٣٤] .

أرسل مصطفى كمال باشا قوات عسكرية الى المناطق الشرقية من تركيا باتجاه أرمينيا بقيادة كاظم قرة بكير Kathem Gara Baker[٣٥] من أجل استعادتها ، اذ استطاع أن يحقق انتصارات على الجيش الارمني في أيلول ١٩٢٠ ، وتم إعادة قارص في تشرين الأول ١٩٢٠[٣٦] .

إن الانتصارات التي حققتها الجيوش التركية ، دفعت جمهورية أرمينيا الى طلب المساعدة من دول الوفاق في أيلول-تشرين الأول ١٩٢٠ أكثر من مرة طالبين إبداء المساعدة العسكرية والمادية لأرمينيا ، لكن دول الوفاق كانت في كل مرة تجيب بأنها في الوقت الراهن ليست في حالة تمكنها من إبداء المساعدة الحقيقية ، وان على أرمينيا الاعتماد على نفسها ، أمام ذلك اضطرت أرمينيا أن تتوجه الى حكومة أنقرة مقترحة البدء بمفاوضات الصلح بين الدولتين ، إزاء ذلك تم توقيع هدنة بين الطرفين في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٠ وفق شروط منها أن تحتل الحركة الوطنية التركية قلعة الكسندر ويل ومحيطها والمناطق المحيطة بها لمسافة (١٠) كيلو متر ، وتنسحب القوات الارمنية الى ما وراء نهر اربا جاري لمسافة (١٥) كيلو متر[٣٧] .

أسفرت المفاوضات بين أرمينيا وحكومة أنقرة على توقيع معاهدة كومرو Cumru في ٢ كانون الأول ١٩٢٠[٣٨] ، وبموجبها اعترفت حكومة أنقرة باستقلال أرمينيا ضمن الحدود ، من جنوب أخلكلاك Ahilkelek الى اوج قبة لر Uc kubbel ler ، ومنها الى أربة جاي Arbe jai ، ومن مجرى نهر أربة جاي حتى تلاقيه مع نهر أراس ، وتقرر إجراء استفتاء عام لولايتي قارص وسورمالو Surmalu خلال ثلاث سنوات لتقرير مصيرها ، ووجب على أرمينيا أن ترفض معاهدة سيفر وتلغي معاهداتها المعقودة سابقاً المناوئة للأتراك ، فضلاً عن إلغائها التجنيد الإجباري وتقليص عدد قواتها بحيث لا يزيد عن (١٥٠٠) جندي ومهمته حماية الحدود فقط مقابل انسحاب القوات الكمالية من أرمينيا[٣٩] .

تأتي أهمية تلك المعاهدة كونها أول معاهدة تعقد بين حكومة أنقرة وطرف خارجي[٤٠] ، يبدو أن الأخبار التي تواترت الى حكومة أنقرة من الجبهة الشرقية كانت مفرحة في وقت عصيب بالنسبة لها ، إذ على الصعيد العسكري الانتصار الكبير الذي حققه الجيش الوطني قد أدى الى رفع معنويات الوطنيين من مدنيين وجيش وشكل حافزاً كبيراً لمواصلة القتال لتحرير بقية الأراضي التركية ، أما على الصعيد الدبلوماسي أن قدرة حكومة أنقرة في عقد الهدنة ومن ثم إبرامها للمعاهدة بين الدولتين شكلت انتقالة نوعية لرفع سمعة حكومة أنقرة ، من خلال الاعتراف بها كدولة ، وكذلك تنصل أرمينيا عن معاهدة سيفر ، لذلك كانت البداية الأولى للانتصار العسكري والدبلوماسي لها .

- المعاهدة التركية – الروسية :

كانت حكومة أنقرة في موقف لا تحسد عليه مطلع عام ١٩٢١ سواءً في أوضاعها الداخلية أو الخارجية والمواقف العسكرية ، لذا كان لزاماً عليها وضع الاستراتيجيات الآتية نصب عينيها في سبيل عقد معاهدة صداقة مع موسكو[٤١] :

١. فك العزلة السياسية التي تحيطها من كل جانب .

٢. محاولة إيجاد ثغرة تمهيداً للتخلص من الحصار المفروض عليها من اتجاهاتها الأربعة .
٣. السعي للحصول على مساعدات عسكرية تفتقر لها بشدة ، وذلك من أية دولة قد تبدي استعدادها .
٤. الإفادة من دولة عظمى مثل روسيا السوفيتية بعد أن أعلنت نفسها دولة محايدة تنحو الى مقارعة الاستعمار والاحتلال .
٥. استثمار توجهات أنقرة العلمانية وفصل الدين عن الدولة والتي تتناغم بعض الشيء مع الشعارات الشيوعية .
٦. تأمين حدودها الشمالية – الشرقية المتاخمة لروسيا السوفيتية .
٧. استغلال التنافر بين الزعامة الروسية الجديدة ودول الغرب الرأسمالي .

أبدى البلاشفة الروس استعدادهم لمساعدة حكومة أنقرة لاسيما أنهم كانوا يعانون من كوارث الحرب الأهلية ويشاركون الأتراك مخاوفهم من الأطماع الاستعمارية الغربية في الشرق الأوسط ، وكان من رأي الثوار الروس أن تركيا المستقلة كفيلة بتوفير الحماية لجناح روسيا الجنوبي في القوقاز وتصبح دولة عازلة[٤٢] .

أعلن زينوفيف Zenofeef في صيف عام ١٩٢٠ رسالة علنية أبدى فيها العطف على حكومة أنقرة ، لم يتردد مصطفى كمال باشا في التجاوب مع محتوى هذه الرسالة ، إذ أرسل وفداً الى موسكو لإجراء المفاوضات حول احتمال عقد حلف بين الدولتين[٤٣] ، كانت المفاوضات مع البلشفيين حول المساعدات العسكرية والمالية لتركيا وحول فتح طريق مباشر بين الدولتين عبر جورجيا وأرمينيا المستقلتين بدأت منذ تموز ١٩٢٠ ، كان الدعم المعنوي الروسي حيوياً لحكومة أنقرة ، لذا دفع المبعوث التركي سامي باكير بيك Baker Sami Bak[٤٤] بقوة لتوقيع معاهدة[٤٥] ، وأعد مسودة مشروع المعاهدة في ٢٤ آب ١٩٢٠ بين البلدين ، إلا أن إبرامها تأخر لعدة أسباب[٤٦] :

١. رغبة كل من الحكومتين في تشديد قضبته على القوقاز .
٢. مطالبة الروس بالتنازل عن مناطق فآن وتبليس الى أرمينيا وهذا غير مقبول بالنسبة للأتراك .

تأخر التوقيع على المعاهدة لمدة سبعة أشهر ، إلا أن الذي حسم الأمور بين الدولتين هو انتصار الجيش الوطني التركي على أرمينيا وإرغامها على توقيع معاهدة سلام بين الدولتين ، أنهى حالة التردد لدى الدولتين للتوقيع على المعاهدة ، ويبدو أن سبب ذلك يعود الى تخوف الحكومتين من احتمال تدخل دول الوفاق لصالح دولة أرمينيا وهذا ما تم ملاحظته في صفحات سابقة .

بعد توقيع المعاهدة التركية – الأرمنية في ٢ كانون الأول ١٩٢٠ ، أطاح البلشفيون بحكومة الطاشناق القومية الديمقراطية الاجتماعية في أرمينيا ، بعد أن تأكد لدى الحكومة الروسية عدم قدرة دول الوفاق من تقديم مساعدات عسكرية لها ، وبذلك تجددت المفاوضات بين أنقرة وموسكو في بداية عام ١٩٢١ ، وأدت تلك المفاوضات الى توقيع معاهدة صداقة في ١٦ آذار ١٩٢١ ، وهي أول معاهدة دبلوماسية توقعها حكومة أنقرة ، والتي عدت انتصاراً كبيراً للدبلوماسية الكمالية ، إذ نصت على[٤٧] :

١. تخلي حكومة أنقرة عن ناشيزفان وباطوم لروسيا السوفيتية .

٢. تم الاتفاق على أخذ رأي روسيا السوفيتية في وضع المضائق المستقبلي " إذ ترك مصير مستقبل المضائق الى مؤتمر منفصل للدول الساحلية المجاورة ، إلا أنه نص على أن قرارات المؤتمر لن تعرض السيادة التركية للخطر " .
٣. وافقت روسيا السوفيتية على مبادئ الميثاق الوطني التركي برمته .
٤. تعهدت كل من الحكومتين برفض أي معاهدة تملى على الطرف الآخر بالقوة .
٥. التعهد بقمع نشاطات أي فئة تستهدف الإطاحة بحكومة الطرف الآخر .
٦. رفض أي قرار خاص بالبوغازين تصدره قوة خارجية[٤٨] .

كان لتلك المعاهدة أهمية كبيرة للحكومتين ، إذ وجهت ضربة قوية لمخططات دول الوفاق المعادية لهما والرامية الى إعاقة التقارب بين الشعبين ضد العدو نفسه ، كما أنها ساعدت على تعزيز نظام حكومة أنقرة وتقويته ، وبالمقابل ضمنت حكومة موسكو حصانة الحدود مع تركيا[٤٩] .

رحبت الصحافة التركية بتوقيع المعاهدة وأكدت بأن إنقاذ الشعب التركي لا يتم إلا بها ، وكتبت جريدة حاكميتي Hakmeyatimai : " إن الخط الأساس لسياستنا الخارجية هو التوجه نحو روسيا السوفيتية التي اعترفت لحركة الأناضول بالحق في الوجود منذ اليوم الأول التي ساندتنا مادياً ومعنوياً "[٥٠] .

تلقى أعضاء المجلس الوطني الكبير خبر التوقيع على المعاهدة بالترحاب والتصفيق ، وأعلن مصطفى كمال باشا قائلاً : " أقيم بهذه المعاهدة بين الدولتين التضامن الذي نبع من التحالف الطبيعي في النضال ضد الهجمة الامبريالية "[٥١] .

يذكر أن المساعدات الروسية من الذهب والمعدات العسكرية التي أمل الأتراك الحصول عليها كانت بطيئة ، ولم تبدأ بالتدفق إلا بعد انتصار الكماليين في معركة سقاريا في أيلول ١٩٢١ ، إذ لعبت تلك المساعدات دوراً حاسماً في إعادة تسليح القوات الوطنية التركية[٥٢] .

يبدو أن تأخر المساعدات الروسية ناجم عن تخوفها من ذهاب تلك المساعدات أدراج الرياح لاسيما بعد التحشد الكبير للجيش اليوناني في الأناضول والمساعدات المادية والمعنوية التي حصل عليها من بريطانيا .

- الاتفاقية التركية – الفرنسية :

احتل الفرنسيون أضنة وكيليكيا ومدخل جبال طوروس في كانون الأول ١٩١٩ ، كما احتلوا مناجم فحم دونجولدات Donjoldat ، أمام هذا الاحتلال قرر مصطفى كمال باشا مواجهة القوات الفرنسية في جنوب غرب تركيا ، فطوق مرعش واورفة وقضى على الوجود الفرنسي هناك ، ثم توجه نحو بوزنطي فأرغم الفرنسيين على الانسحاب منها ، وبذلك نجح في استعادة مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تحت السيطرة الفرنسية[٥٣] .

كذلك هاجمت القوات الوطنية الفرنسيين في كيليكيا بداية عام ١٩٢٠ ونجحت في ربيع ذلك العام من طردهم من المناطق التي تسكنها غالبية العناصر التركية ، ولما كان الفرنسيين قد أخذوا يواجهون مسؤوليات جديدة في سوريا[٥٤] ، لذلك بدأت في السير باتجاه التقارب مع حكومة أنقرة لاسيما بعد أن سيطرت القوات الوطنية التركية على المناطق التي تضم أعداد ضخمة من المقاتلين الكرد[٥٥] .

أرسلت الحكومة الفرنسية وفداً من سوريا في شهر أيار ١٩٢٠ برئاسة روبر دوكة Rober Doka الى أنقرة بجس النبض بشأن تفاهم على أساس بقاء بعض المناطق في أيديهم والجلاء عن البعض الآخر ، ونيلهم امتيازات اقتصادية ، فتم رفض عرضهم وطلب منهم الجلاء التام عن الأراضي التركية التي يحتلونها ، إزاء هذا الرفض رد أعضاء الوفد الفرنسي أنهم غير مخولين في البحث في المفاوضات بالأساس ، ثم طلب الاتفاق على عقد هدنة أمدها عشرين يوماً ، وافق مصطفى كمال باشا على الهدنة ، والسبب أنه لم يكن أحد من دول أوروبا حتى ذلك التاريخ قد أتصل أو أراد الاعتراف بحكومة أنقرة ، فعد ذلك ربحاً سياسياً[٥٦] .

جاء فرانكلين بويوت Franklen Boyoot في ٩ حزيران ١٩٢١ الى أنقرة والتقى بمصطفى كمال باشا وأعضاء حكومته ، بين أنه جاء بصفته الشخصية ، وحاول إقناع الأتراك الاتفاق على أساس معاهدة سيفر والاحتفاظ بمناطق كيليكيا وجنوب الأناضول تحت الاحتلال الفرنسي ، ومنح فرنسا امتيازات اقتصادية مقابل مساعدة فرنسا في جلاء اليونانيين عن أزمير واعترافها باستقلال الدولة التام ، تم رفض هذا العرض وأفهم أن أي تفاوض لابد أن يستند الى الميثاق الوطني التركي[٥٧] .

بعد انتصار الوطنيين في معركة سقاريا جرى التوقيع في أنقرة على الاتفاقية بين تركيا وفرنسا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ ، وكانت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا ، وقد منحت هذه الاتفاقية الأتراك ما يريدون[٥٨] ، تألفت الاتفاقية من ثلاث عشرة مادة ، إذ تنازلت فرنسا عن المنطقة الشرقية كلها ولاية ديار بكر وماردين وعن نصف المنطقة الممتدة بين الحدود التركية وجبال طوروس والتي تشمل ولاية أدنة بما فيها مرسين - طرطوس[٥٩] ، وتعديل الحدود السورية – التركية لمصلحة تركيا ، وإقامة نظام خاص في الاسكندرونة يضمن مصالح سكانها من الأتراك ، وفي مقابل ذلك حصل الفرنسيون على امتياز خاص ببعض مناطق سكة حديد بغداد[٦٠] ، وحصولها على الحقوق والامتيازات الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة ، وعلى أثر ذلك قدم الفرنسيون لتركيا كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة ساعدت الجيش الوطني التركي على مواصلة القتال ضد اليونانيين[٦١] .

شكلت تلك الاتفاقية نقطة هامة على طريق سقوط معاهدة سيفر في الشرق الأوسط لأنها أدت الى انهيار جبهة دول الوفاق المعادية لتركيا ، وحسب الاتفاقية تم إنهاء حالة الحرب بين حكومة أنقرة وفرنسا ، إذ تخلت فرنسا عن معاهدة سيفر واعترفت بحكومة أنقرة وحددت الحدود بين تركيا وسوريا ، وأصبحت أنطاكيا تابعة لتركيا أما الاسكندرونة لسوريا ، ونالت تركيا حق نقل المعدات العسكرية عبر الخط الحديدي الذي يمر في الأراضي السورية[٦٢] .

يمكن تفسير هذا العمل السخي من جانب فرنسا ، فأن الجيش الفرنسي كان قد مني بالاندحار على يد الأتراك ، فضلاً عن ذلك أن فرنسا لم تكن تتردد في توريط بريطانيا ، فقد كانت شقة الخلاف تزداد اتساعاً بينهما لاسيما في السياسة التي كانا يتبعانها في الشرق الأوسط (تطبيق اتفاقية سايكس-بيكو) ، وكانت فرنسا منفعلة بشدة من مساعدة البريطانيين لليونان باعتبارها مغامرة غير مجدية ، لأن انتصار اليونان في غرب الأناضول يؤدي الى سيادة بريطانية في بحر ايجة وسيطرة البريطانيين على المضائق التركية في النهاية .

أثرت اتفاقية أنقرة على مصير القضية التركية ، فقد وجهت ضربة لا يمكن إصلاحها الى السياسة البريطانية في تركيا ، إذ اعترضت بريطانيا على هذه الاتفاقية ، وأعلن ونستون تشرشل Winston Churchill[٦٣] في مذكرة الى الحكومة البريطانية بين فيها أن

الفرنسيين وعدوا أنقرة بمنح تسهيلات لنقل القوات التركية الوطنية عبر قطاع كيليكيا لخط بغداد الحديدي الى كردستان من أجل الضغط على بريطانيا ، وأردف تشرشل قائلاً : " أن الفرنسيين يقومون لضمان مصالحهم على حساب بريطانيا "[٦٤] .

سارعت فرنسا الى طمأنة البريطانيين ، إذ تلقى كيرزن Kerzen[٦٥] تأكيدات من أن اتفاقية أنقرة لن تلحق الضرر ببريطانيا ولن تسمح السلطات الفرنسية بأية تقلبات على خط بغداد الحديدي الذي يمر عبر الأراضي السورية ، ولن تسمح بأي تهديدات للأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني[٦٦] .

على الرغم من التأكيدات الفرنسية إلا أن البريطانيين رأوا في اتفاق أنقرة على أنه خيانة ، فهو سلاماً منفرداً قامت به فرنسا ، كما أنه منح الأتراك الحرية ليهاجموا العراق واليونان ، ومما عزز تلك المخاوف المساعدات التي قدمتها فرنسا لحكومة أنقرة ، وبالتالي فقد أصبح الأتراك المدعومين من فرنسا على حرب مع اليونانيين المدعومين من بريطانيا ، ووجدت حليفتا الأمس نفسيهما تصطفان على طرفين مواجهين في الأراضي التركية التي كانتا قد دخلتاها كحليفتين عام ١٩١٤ ، وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٢١ قدم تشرشل مذكرة الى مجلس الوزراء البريطاني ينبههم فيها الى أنباء المساعدة التي كانت فرنسا تزود بها حكومة أنقرة ، وعلق بالقول : " تبدو هذه المعلومات بالكاد تصدق وهي معلومات إن صحت فستدين الحكومة الفرنسية دون شك بما لا يمكن اعتباره سوى عمل غير ودي ، وذلك أن استخدمنا أكثر أشكال العبارات الدبلوماسية "[٦٧] .

خشي تشرشل من أن تتجه حكومة أنقرة شرقاً لمهاجمة الحكومة العراقية الفتية ، واعتقد أن فرنسا كانت بصدد تسهيل حركة كهذه ، وذلك بسماحها لتركيا استخدام خط حديد بغداد في كيليكيا ، وجاءت مذكرة تشرشل بهذا الصدد : " من الواضح أن الفرنسيين يفاوضون عبر فرانكلين بويوت معاهدة مصممة ليس فقط لحماية المصالح الفرنسية في تركيا ، بل لتأمين هذه المصالح أينما يقتضي الأمر على حساب بريطانيا ، أنهم يعتقدون على ما يبدو أن لدينا ترتيبات مشابهة ضد فرنسا مع اليونانيين "[٦٨] .

إن الموقف الفرنسي يتضح أنهم كانوا غير مرتاحين لتزايد قوة بريطانيا في الشرق الأوسط ولا يرحبون بمساعدة الانكليز لليونانيين ، فضلاً عن ذلك أنهم كانوا ينظرون الى الموقف في الأناضول بعين الواقع ويرون أن دول الوفاق لا يمكنهم أن يفرضوا شروطاً قاسية على الأتراك مما دفعهم للمقاومة في الوقت الذي يعجز فيه اليونانيين عن فرض شروطهم دون مساعدة دول الوفاق الذين لم يكونوا على استعداد لذلك[٦٩] .

ـ الاتفاقية التركية ـ الايطالية :

شهدت العلاقات الايطالية – البريطانية نوع من الفتور بعد الحرب العالمية الأولى ، وكانت واحدة من المشاكل التي واجهت دول الوفاق الودي المنافسة بين ايطاليا واليونان اللذان يطالبان بالمنطقة نفسها في جنوب غرب آسيا الصغرى ، إذ كان لايطاليا الأسبقية في هذه الادعاءات ، إلا أن إصرارها المتزامن مع مطالبتها بأرض عند الشواطئ الشرقية لبحر الادرياتيك قد اضعف موقفها في مؤتمر الصلح ، بينما حصلت اليونان على دعم قوي من بريطانيا ، وكان هذا عائداً جزئياً الى الهيمنة النفسية لرئيس الوزراء اليوناني فانيزالوس Vanizaloos[٧٠] على زميله البريطاني لويد جورج Lwed Gorge[٧١] .

إن انتصار الكماليين في معركة اينونو الأولى في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ دفع ايطاليا الى الإسراع في إيجاد تسوية سلمية بحربها مع حكومة أنقرة[٧٣] ، ويمكن تفسير ذلك أيضاً بأن ايطاليا كانت قلقة من السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه اليونان بدعمها مادياً ومعنوياً ضد الأتراك من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة.

خاض ممثل حكومة أنقرة باكير سامي مفاوضات منفردة على هامش المؤتمر الذي عقد في آذار ١٩٢١ مع أعضاء دول الوفاق لاسيما المندوب الايطالي الكونت سفورزا Al-Count Sforza[٧٤] في ١٢ آذار ١٩٢١ ، وتم عقد اتفاقية ثنائية بينهما ، إذ التزمت ايطاليا بمساعدة حكومة أنقرة في المؤتمر لاستعادة تراقيا وأزمير على أن يكون لها السبق في المشاريع الاقتصادية في ولاية انطاليا وبوردر Burdur ومقلة Mugla وإسبارطة Isparta وفي أجزاء من ولاية أفيون قرة حصار وكوتاهية وأيدين وقونيا ، ولرجال الأعمال حق تحويل استثمار مناجم اريجلي Eregli الى شركة تركية – ايطالية ، إلا أن المجلس الوطني الكبير لم يصادق عليها[٧٥] ، إلا أن القوات الايطالية انسحبت من المناطق التي احتلتها في ٥ تموز ١٩٢١ تاركةً خلفها معداتها وأسلحتها التي استولت عليها القوات الوطنية التركية[٧٦] .

- معاهدة قارص بين تركيا والجمهوريات السوفيتية :

عقدت حكومة أنقرة معاهدة في ١٣ تشرين الأول ١٩٢١ سميت معاهدة قارص بين روسيا السوفيتية وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا من جهة وحكومة أنقرة من جهة أخرى[٧٧] ، تألفت هذه المعاهدة من عشرين مادة وثلاث ملاحق ، وجاءت متشابهة في محتواها لمعاهدة الأخوة والصداقة بين أنقرة وموسكو[٧٨] ، ويذكر أن الجمهوريات السوفيتية ما وراء القفقاس دعت الى توقيع معاهدة موحدة بين تركيا وتلك الجمهوريات ، بينما كان الدبلوماسيون الأتراك يعدون معاهدات منفصلة بحجة عدم وجود أسس قانونية لعقد معاهدة موحدة ، إذ كانوا يأملون أن يمكنهم ذلك من أن يفرضوا شروط معاهدة الكسندرويل الجائرة على أرمينيا ، لكن العمل المشترك للجمهوريات السوفيتية أجبر تركيا على أن تعقد معها معاهدة موحدة[٧٩] .

تكمن أهمية هذه المعاهدة في أنها رسخت علاقات حسن الجوار بين هذه الجمهوريات وتركيا وروسيا السوفيتية ، وأمنت السلام فيما بينهم وعززت الثقة بين الأتراك والسوفيت الى درجة أن المخاوف التي انتابت السوفيت من عقد الاتفاقية الفرنسية – التركية في تشرين الأول ١٩٢١ لم تؤثر على علاقاتها[٨٠] .

ثالثاً. المؤتمرات الدولية :

عقدت دول الوفاق الودي العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة بالمسألة التركية خلال المدة من معاهدة سيفر ١٩٢٠ حتى هدنة مودانيا ١٩٢٢ ، وبحضور ممثلين عن اليونان وحكومة استانبول وحكومة أنقرة نذكر منها :

- مؤتمر لندن عام ١٩٢١ :

شهدت الجبهة الغربية من بلاد الأناضول معارك دامية بين الوطنيين الأتراك والجيش اليوناني في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ ، وكانت نتيجتها إلحاق هزيمة كبيرة بالقوات اليونانية في معركة اينونو ، هذا الانتصار كان له انعكاس كبير على مستقبل تركيا لاسيما عندما أعادت فرنسا النظر في معاهدة سيفر ورفضت التوقيع عليها ، كذلك الموقف الايطالي المشابه[٨١] ، أما بريطانيا فإنها أجبرت على إتباع بعض اللين في سياستها تجاه تركيا ، فأيد

لويد جورج موافقته المبدئية على إجراء بعض التعديلات على معاهدة سيفر[٨٢] ، لاسيما حول المسألة الكردية شريطة اتخاذ حكومة أنقرة إمكانية الموافقة على الحكم الذاتي للكرد والاعتراف بمصالح الأقليات الأخرى كالأرمن والأثوريين[٨٣] ، وهذا ما أدى الى عقد مؤتمر لندن الثالث في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢١ لبحث المسألة التركية ، وقد وجهت الدعوة رسمياً من بريان Briad[٨٤] رئيس وزراء فرنسا بصفته رئيساً للمؤتمر الى الحكومة اليونانية وحكومة استانبول شرط مصاحبة وفدها مصطفى كمال باشا أو من ينوب عنه ، عندها تيقن مصطفى كمال بأن هذا الأمر اعتراف جزئي من دول الوفاق بحكومته ، ولكنه لم يوافق على المقترح إلا بعد تنفيذ شروطه ، عندها أوفد بكر سامي في بداية شباط ١٩٢١ الى لندن للمشاركة في أعمال المؤتمر[٨٥] .

افتتح المؤتمر قي ٢١ شباط واستمرت أعماله حتى ٣ آذار ، وبدأ جلياً أن موقف بريطانيا لم يتغير بما يتناسب والمتغيرات الجديدة فيما يخص المسألة التركية ، ومتمسكة برأيها في مساندة اليونانيين ، إذ جرت مناقشات مطولة بين بكر سامي ولويد جورج تضمنت بالأساس أزمير والتعديلات على معاهدة سيفر ، كما بحث المؤتمر مسألة تحديد أعداد الجيش والقوات التي يمكن لتركيا الاحتفاظ بها ، في بداية الأمر وافق بكر سامي على مقترحات لويد جورج ، ولكن بعد مشاورة أنقرة ربط موافقته على المعاهدة بشرط المحافظة على سيادة تركيا[٨٦] .

دعا بكر سامي لويد جورج الى محادثات جانبية خارج نطاق المؤتمر ، وفي أثناء المحادثات التي عقدت في ٤ آذار ١٩٢١ عبر له عن رغبة حكومة أنقرة بالتوصل الى تفاهم مع بريطانيا وقدم تنازلات مهمة بشأن مسألة المضائق ، وتحدث أن حكومته لا تنوي إثارة المشاكل لبريطانيا في الموصل والبلاد العربية الأخرى[٨٧] .

استغل بكر سامي فرصة وجوده في لندن لإجراء اتصالات ولقاءات متعددة على الرغم من عدم عقده الاتفاقية مع بريطانيا ، فانه عقد اتفاقيات مع كل من فرنسا وايطاليا[٨٨] ، عندما عاد بكر سامي الى أنقرة كان يظن أنه حقق نتائج مشجعة في مهمته ، إلا أنه وجد أكثرية أعضاء المجلس الوطني الكبير يتهمونه بالانحراف عن الميثاق الوطني[٨٩] ، وبالتالي لم يصادق أعضاء المجلس على أي من الاتفاقيات التي عقدها ، لكنه حقق لأنقرة مكاسب سياسية مهمة ، إذ اعترفت بها دول الوفاق كحكومة شرعية في الوقت الذي أنفضح انقسام دول الوفاق بشأن المسألة التركية ، وهذا ما فسح المجال لمصطفى كمال باشا لحل المسألة عسكرياً من جهة وسياسياً من جهة أخرى[٩٠] .

غادرت الوفود مؤتمر لندن في ١٧ آذار ١٩٢١ من دون أية تسوية للمسألة التركية لعدم رغبة لويد جورج بذلك ، كذلك غادر الوفد اليوناني حاملاً معه تفويضاً مبطناً لشن هجوم في الأناضول ، وبالفعل شنت اليونان هجومها الأول في ٢٣ آذار ١٩٢١ ، إلا أنها منيت بهزيمة منكرة في معركة اينونو الثانية في ١ نيسان ١٩٢١ ، وشنت هجومها الثاني في ٢٤ آب ١٩٢٤ عند نهر سقاريا وكانت النتيجة مأساوية بالنسبة لليونانيين مقابل نصر ساحق للجيش التركي[٩١] .

أدت هذه الانتصارات التركية الى تعزيز الموقف الدولي لحكومة أنقرة مقابل انتكاسة شديدة لسياسة لويد جورج تجاه تركيا ، كما عجلت الاعتراف بحكومة أنقرة من الدول

الأخرى ، إذ انهالت الكثير من برقيات التهنئة على مصطفى كمال باشا من مصر والعراق والهند وإيران وأفغانستان وروسيا السوفيتية وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية[٩٢] .

لقد قرر مصطفى كمال باشا استثمار النصر العسكري والسياسي لتقوية تركيا دبلوماسياً ، وأدرك أن تحقيق ذلك يتم عبر عقد معاهدات منفصلة مع الدول التي لا تدور في فلك السياسة البريطانية[٩٣] ، وكانت معاهدة قارص أولى تلك المعاهدات التي وقعتها حكومة أنقرة مع جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا السوفيتية ، واتفاقية أنقرة مع فرنسا كما أسلفنا .

- مؤتمر الشرق الأدنى عام ١٩٢٢ :

من أجل دعم العمل الدبلوماسي وتوضيح المسألة التركية ، تم إيفاد يوسف كمال وزير خارجية حكومة أنقرة الى عواصم الدول الأوربية للحصول منها على الاعتراف والدعم لقضيتهم ، إذ غادر الوفد باتجاه مرسليا في آذار ١٩٢٢ بعد حصوله على الموافقة من الحكومة البريطانية والتي أبرقت بدورها الى رئيس وزراء حكومة استانبول بإمكانية إرسال ممثل عنه الى لندن في أي وقت يشاء ، الهدف من ذلك زيادة حدة الصراع بين أنقرة واستانبول ، فشل يوسف كمال في إقناع حكومة استانبول بتمثيلها أيضاً ، إذ قامت بإرسال وفد مشابه برئاسة عزت باشا[٩٤] .

عند وصول يوسف كمال الى لندن التقى باللورد كرزن مرتين حاول خلالها إقناعه بأن التضارب في المصالح بين حكومة أنقرة وبريطانيا غير موجود وحاول التقليل من أهمية المعاهدة التي عقدت مع موسكو ، مدعياً بأنها مجرد معاهدة صداقة غير موجهة ضد بريطانيا ، وأكد أن الأتراك أحرار في عقد المعاهدات مع أية دولة ترغب هي بالتقرب إليهم ، وأضاف أن الأسلحة التي حصلوا عليها لأغراض الدفاع ، إلا أن اللورد كرزن لم يقتنع بتلك التطمينات ، ولكنه أكد له ضرورة إعلان هدنة بين اليونان وحكومة أنقرة كخطوة أولى للسلام[٩٥] .

عاد يوسف كمال الى باريس بعد فشل مهمته في إقناع البريطانيين منتظراً انعقاد المؤتمر ، يذكر أن انتصارات القوات الوطنية التركية على القوات اليونانية أدت الى تحرك دول الوفاق من أجل عقد مؤتمر دولي لإجراء التعديلات على معاهدة سيفر[٩٦] ، فضلاً عن ذلك أن تلك التطورات ساعدت على بروز تيار سياسي في بريطانيا أخذ يضغط بشدة على حكومة لويد جورج مطالباً إياها بضرورة بناء علاقة صداقة مع الأتراك لإحلال السلام في الهند والشرق الأوسط ، إن الحكومة البريطانية توصلت الى قناعة بضرورة تعديل معاهدة سيفر ، وهذا ما عبرت عنه المذكرة التي قدمها اللورد كرزن الى كل من حكومتي فرنسا وايطاليا وتضمنت الاقتراحات المزمع مناقشتها في المؤتمر لتعديل معاهدة سيفر[٩٧] .

عقد المؤتمر في باريس في ٢٢ آذار ١٩٢٢ وسمي مؤتمر الشرق الأدنى ، وحضره وزراء خارجية دول الوفاق ، وقد شهد أول يوم من ذلك المؤتمر التوصل الى شروط الهدنة ، وكانت أهم بنودها تنص على إيقاف العمليات العسكرية لمدة (٩٢) يوماً قابلة للتجديد[٩٨] ، وتم إرسال بنود الهدنة الى كل من حكومة استانبول وأنقرة وأثينا ، وبعد مرور أربعة أيام عرضت المقترحات التي تضمنت الجلاء السلمي للقوات اليونانية من الأناضول وإرجاع السيادة التركية على أجزاء تلك المنطقة خلال مدة أربعة أشهر بعد الهدنة ، وأن تكون مدة الهدنة ثلاث أشهر قابلة للتجديد حتى يتحقق الصلح على أن لا يقوم أي منها بإعادة تعبئة قواته وتسليحها ، وأن تكون هناك منطقة مجردة من السلاح[٩٩] ، وافقت عليها حكومات

استانبول وأثينا ، أما أنقرة فقد وضعت شروطاً من أجل الموافقة عليها تمثلت بعدم تقيد الجانب التركي بشروط تقوية جيشه ، لم يعجب موقف حكومة أنقرة الساسة البريطانيين ، إذ حذرهم كرزن من أية مماطلة ، وأكد أن تلك المقترحات عبارة عن حل مشرف وعادل وأنه لن يسمح بالتلاعب بخطوطها الأساسية[١٠٠] .

أثناء عملية الإجابة على المقترحات وردت مذكرة من دول الوفاق تحتوي على أساس معاهدة جديدة تنص على حق اضطلاع الأمم برعاية حقوق الأقليات في تركيا واليونان ، وإنشاء وطن قومي للأرمن في الولايات الشرقية التركية تحت إشراف عصبة الأمم ، وتضييق حدود تركيا في الروملي بحيث تصبح ولاية أدرنة لليونانيين ، وتقرير الحق لليونانيين بالاشتراك في إدارة منطقة أزمير وإعطاء نفس الحق للأتراك في أدرنة ، وإخلاء استانبول بعد توقيع المعاهدة ، ورفع عدد الجيش التركي الى (٨٥) ألف مع استمرار حظر التجنيد الإلزامي وإلغاء الرقابة المقررة في معاهدة سيفر ، واستخدام أسلوب جديد يضمن مصالح دول الوفاق وديونهم وأداء الغرامة الحربية[١٠١] .

رفض مصطفى كمال باشا تلك المقترحات وأحدث ذلك انشقاق بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، وظهر ذلك عندما أقترح كرزن على فرنسا وايطاليا توجيه إنذار أخير لأنقرة بقبولها للهدنة ، إلا أنهما لم يوافقا على ذلك ، وأخذت سياستهما منحى آخر يختلف عن سياسة بريطانيا[١٠٢] .

اقتنع الكماليون بعدم جدوى محاولاتهم السياسية لتغيير السياسة البريطانية تجاه تركيا الأمر الذي دفعهم الى القيام باتخاذ عدة إجراءات خارج حدود الأناضول ، إذ كانوا على علم بأهمية ولاية الموصل في حسابات الحكومة البريطانية ، لذلك سعوا الى استثمارها كورقة ضغط على الساسة البريطانيين ، وقسموا تحركاتهم الى سياسية ودينية وعسكرية ، ففي الجانب السياسي قاموا بدعم جمعيات سرية في عموم الموصل تدعم وتبشر بعودة الأتراك[١٠٣] ، أما في الجانب الديني إذ قدم رجال الدين الموالين للأتراك خدمات كبيرة لاسيما في الضغط على البريطانيين في العراق بسبب إثارة المسألة الدينية[١٠٤] ، أما الجانب العسكري والذي يعد أكثر تأثيراً على البريطانيين تمثل في إرسال قوة عسكرية الى منطقة راوندوز والتي استمرت في نشاطاتها العسكرية ما يقرب العامين[١٠٥] .

عزز مصطفى كمال باشا تلك الإجراءات بعمل دبلوماسي ، إذ تم إرسال علي فتحي اوكيار Ali Fathay Okyar[١٠٦] وزير داخلية حكومة أنقرة الى أوروبا ، وقد منح تفويضاً كاملاً من المجلس الوطني الكبير للشروع بمحادثات التفاوض بشأن السلام ، وعند وصوله باريس التقى رئيس وزرائها بوانكاريه Poincare مرتين[١٠٧] ، بعدها ذهب الى لندن التقى بمجموعة من المسؤولين البريطانيين بعد أن رفض لويد جورج استقباله فيما تظاهر كرزن بالمرض ، عندها أدرك علي فتحي بأن كل العقبات التي تقف في طريق حل المسألة التركية تأتي من لندن[١٠٨] ، إذ أبرق الى أنقرة باقتناعه بأن لويد جورج وكرزن عازمين على تدمير تركيا من خلال الإبقاء على الوضع القائم على أمل استنزاف الأتراك وفرض سلام مأساوي عليهم ، مؤكداً في الوقت نفسه على اللجوء الى ساحة المعركة لتحقيق التطلعات الوطنية التركية[١٠٩] ، فضلاً عن ذلك تحركت حكومة أنقرة دبلوماسياً الى الدول المجاورة لليونان ومنها بلغاريا ، إذ تم الاتفاق معها للعمل المشترك ضد اليونانيين ، كما اتفقوا مع الصرب ، فضلاً عن موقف روسيا السوفيتية الواضح الى جانب حكومة أنقرة ، هذا الإجراء أفشل كافة

خيارات حكومة لويد جورج فأصبح وحيداً في الساحة الدولية أمام الأتراك لا يؤيده سوى اليونانيين المهزومين[١١٠] .

قرر مصطفى كمال باشا استثمار أجواء الوضع الدولي بعد أن اقتنع بأن ميدان القتال هو الذي سيحسم النزاع ، فترأس جيشه في الهجوم الكبير في ١٦ آب – ٩ أيلول ١٩٢٢ ، الذي استطاع هزيمة اليونانيين وتحرير مدينة أزمير ، وبهذا النصر الكبير لم يخفِ فرحته ووصف ذلك بأنه : " أعظم انتصار لتركيا الوطنية على بريطانيا الامبريالية "[١١١].

إن هذا الانتصار الذي حققه الوطنيين قد أرعب لويد جورج وأفزعه ، فوجه نداء لدول الوفاق في ١٥ أيلول ١٩٢٢ ناشدهم فيه الدفاع عن المضائق ، فكانت استجابة فرنسا وايطاليا سلبية ، وفي اليوم التالي نزلت قطعة من الجيش البريطاني يقودها الجنرال هارينغتون Harengton في جناق قلعة على الساحل الآسيوي من الدردنيل[١١٢] .

أما مصطفى كمال باشا قرر التوجه الى تراقيا والمضائق ووضع بريطانيا في موقف حرج ، إذ أنها لم تكن في وضع يمكنها من أن تخاطر بإشعال حرب غير معروفة العواقب ، وبالرغم من ذلك تحرك لويد جورج محاولاً احتواء التحرك الكمالي في عدة اتجاهات ، اذ وجه طلباً في ١٦ أيلول للحصول على المساعدات العسكرية من المستعمرات البريطانية ، وقد رفضت جميعها باستثناء نيوزيلندا ، وطلب من دول الوفاق للاستعداد لمواجهة التحركات الكمالية ، أعلنت فرنسا أنها غير مستعدة للدخول في الحرب ، ولم يختلف موقف ايطاليا عن الموقف الفرنسي عندما أعلنت بأنها لن تشتبك عسكرياً مع الأتراك[١١٣] .

يبدو أن ذلك لم يكن يعني عدم قدرة بريطانيا بإمكانياتها المادية والبشرية الهائلة من الانتصار على الأتراك ، لكنها فضلت عدم خسارة تلك الإمكانيات التي من الصعوبة توفيرها في ذلك الوقت بالذات نتيجة للظروف الداخلية التي كانت تمر بها بريطانيا .

لجأت حكومة لويد جورج الى حل المسألة بالطرق الدبلوماسية وبما يحفظ هيبتها كإمبراطورية كبيرة ، إذ توصل كرزن مع وزيري خارجية فرنسا وايطاليا الى وضع مذكرة تدعوا اليونان والأتراك الى مؤتمر سلام يعقد في البندقية بحضور دول الوفاق ودول أخرى ، رد مصطفى كمال باشا على المذكرة بإعلانه عدم اعترافه بما يسمى منطقة الحياد ، وأنه من غير الممكن منع القوات الوطنية من تحرير تراقيا المقاطعة التي لا تزال تحت الاحتلال اليوناني ، وخلق الأتراك بتقدمهم الى منطقة الحياد أزمة عسكرية وسياسية خطيرة كادت تسبب اندلاع حرب بين بريطانيا وحكومة أنقرة ، إلا أن المساعي الفرنسية المتمثلة بفرانكلين بويوت وزير خارجيتها هدأت مصطفى كمال باشا وتمكن من إيقاف جيشه بعد أن وعده بتلبية المطالب الكمالية[١١٤] .

- هدنة مودانيا ١٩٢٢ :

انعكست هزيمة اليونان على كل أوربا بشكل ما يسمى (أزمة الشرق الأدنى) التي كانت دليلاً على فشل سياسة دول الوفاق ولاسيما بريطانيا في تركيا ، وهكذا اقترحت الحكومات الحليفة على حكومة أنقرة في ٢٣ أيلول ١٩٢٢ عقد مؤتمر للصلح في أقرب وقت وتوقيع هدنة فورية مع اليونان[١١٥] .

افتتح مؤتمر مودانيا Mudanya[١١٦] في ٣ تشرين الأول ١٩٢٢ مثل فيه عن تركيا عصمت باشا Ismat Pasha[١١٧] قائد الجبهة الغربية آنذاك التركية ، وعن دول الوفاق الودي كل من المندوب السامي البريطاني في استانبول الجنرال هارينغتون والفرنسي الجنرال

شاربي Tcharpy والايطالي مونبللي Monbelli وعن اليونان الجنرال مازاركي Mazaraki[١١٨] .

استغرقت المفاوضات أسبوعاً كاملاً ، وكان حافلاً بالمناقشات الحادة والصعبة بسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المشاركة ، ورغبة كل طرف الحصول على طلباته على حساب الطرف الآخر ، إذ حاول عصمت باشا مناقشة المسائل السياسية ، إلا أن الأطراف الأخرى رفضت ذلك وأصروا على بنود إعلان الهدنة[١١٩] ، والنقطة الخلافية الأخرى عندما أعلنت تركيا بأنها لن تشارك في المؤتمر إذا لم تنسحب القوات اليونانية من تراقيا الشرقية ، وبعد يومين أعلنت دول الوفاق عن قبولهم للشروط الكمالية في ٨ تشرين الأول[١٢٠] ، وكذلك طالب الوفد التركي بالسماح لهم بإرسال قوات الى المناطق التي تنسحب منها القوات اليونانية ، وإذا ما وقعت الهدنة فعلى القوات اليونانية إعادة جميع المدنيين الذين اعتقلتهم في الأناضول وتراقيا ، كما طالب عصمت انيونو من بريطانيا عدم تحصين المضائق وإبقاء مسألة الأقليات خارج نطاق بحث مؤتمر موداينا[١٢١] ، كذلك إصر مصطفى كمال باشا من خلال موفده على اعتبار الميثاق الوطني حداً أدنى من لائحة حقوق تركيا ، وطالب باسترجاع الأراضي المفقودة وباستفتاء في تراقيا الغربية وبإلغاء الامتيازات والاعتراف بسيادة تركيا التامة[١٢٢] .

غادر هارينغتون الاجتماع الى استانبول ومعه جنرالات دول الوفاق لأخذ رأي حكوماتهم ، فتم استئناف المفاوضات ثانيةً بين عصمت اينونو وهارينغتون في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ ، وخول مصطفى كمال باشا وفده بضرورة بذل أقصى الجهود لتحقيق مطالب الأتراك[١٢٣] ، وعند بدء المباحثات أدرك عصمت اينونو أن البريطانيين لن يقدموا تنازلات أكثر للأتراك ، لذلك حاول أن يكسب من البريطانيين أقصى ما يمكن أن يحصله منهم ، فتظاهر أنه غير موافق على طلبات هارينغتون ، ثم عاد ووافق فجأة فانتهت المفاوضات الى عقد الهدنة[١٢٤] .

نصت الهدنة بعد التوقيع عليها في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢ وتكون سارية المفعول في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٢ ، إذ نصت على إيقاف العمليات العسكرية بين حكومة أنقرة واليونان ، وتبدأ من اليوم الذي تصبح فيه الهدنة نافذة ، وعلى القوات اليونانية والجندرمة والسلطات المدنية اليونانية أن تغادر تراقيا الشرقية خلال (٣٠) يوماً ، وتبقى الضفة اليمنى لنهر مادينا تحت سلطة دول الوفاق حتى عقد معاهدة الصلح ، وتعود السلطة المدنية التركية الى تراقيا الشرقية بعد مغادرة اليونانيين لها ، تتألف قوة من الجندرمة التركية لا يزيد عددها عن (٨٠٠٠) ضابط وجندي لغرض المحافظة على النظام والهدوء ، وتبقى قوات دول الوفاق في استانبول الى أن تعقد المعاهدة ، وكذلك في منطقة المضائق المحايدة وشبة جزيرة غاليبولي ، ومنعت القوات الوطنية التركية من الدخول الى هذه المناطق[١٢٥] ، وسحب القوات البريطانية من الأراضي التركية بما في ذلك أدرنة Adrianople واستانبول[١٢٦] ، ومعنى هذا أن حكومات دول الوفاق قد اعترفت بعودة السيادة التركية على استانبول ومضيق البسفور والدردنيل وتراقيا الشرقية .

مثلت هدنة مودانيا نصراً دبلوماسياً كبيراً للأتراك ، كما أنها أنهت أزمة كادت تسبب حرباً بين تركيا وبريطانيا ، وبعد التوقيع على الهدنة وجهت الأوساط السياسية

البريطانية اللوم كله لسياسة لويد جورج العدائية تجاه الأتراك ، وكانت تلك الأزمة السبب في تقديمه الاستقالة في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٢[١٢٧] .

كانت طموحات النواب الأتراك أبعد مما تحقق في هدنة مودانيا وهذا يعود الى جهلهم في طبيعة الأوضاع السياسية والعسكرية والى التكتيك الدبلوماسي في التعامل مع دول الوفاق والذي أدير بتقنية عالية من قبل مصطفى كمال باشا وعصمت باشا ، إذ يذكر أن النواب الأتراك نددوا بقبول مصطفى كمال الهدنة في مودانيا مع دول الوفاق الودي ، ووصفوا الهدنة بأنها خدعة انطلت عليه ، في حين كان ينبغي أن يتابع زحفه الى استانبول ثم الى اثنا إذا اقتضى الأمر ، ثم حمل النواب على عصمت باشا حملة شعواء اتهموه فيها بالخرق والغباء في مفاوضاته وانتقدوا إرساله دون موافقتهم[١٢٨] .

الاستنتاجات :

توصل البحث في موضوع الدبلوماسية الكمالية ودورها في إلغاء معاهدة سيفر ١٩٢٠-١٩٢٢ إلى جملة من الاستنتاجات وهي :

١. إن معاهدة سيفر جاءت تطبيقاً عملياً للاتفاقيات السرية التي عقدتها دول الوفاق فيما بينها أثناء الحرب العالمية الأولى ، وهي إستراتيجية سعت تلك الدول الى تحقيقها منذ بداية القرن التاسع عشر وما المسألة الشرقية سوى ترجمة عملية لتوجهات تلك الدول .

٢. رفض الشعب التركي الامتثال لتلك المعاهدة ، والذي استنفر شعوره القومي احتلال اليونان للأراضي التركية ، مما ساهم في إحياء العداء التقليدي بين القوميتين .

٣. إن قادة الحركة الوطنية التركية اتخذوا مسارات متوازية في مواجهة المؤامرة الداخلية والعدوان الخارجي ، إذ في الوقت الذي أرسلوا جيشهم لمقاتلة القوات الأرمنية في الشرق كانت هناك خطط تنفذ في مواجهة جيش الخليفة وحركات التمرد الكردية ، مما عزز ذلك الدافع الوطني للشعب التركي في مقاتلة أعداءه حد الموت لأنه وجد في معاهدة سيفر اهانة كبيرة له .

٤. إن الانتصارات العسكرية على أرض الميدان كانت دافعاً قوياً وتعزيزاً للعمل الدبلوماسي ، وذلك ما تجلى في الصراع مع جمهورية أرمينيا ، عندما حقق الجيش الوطني التركي الانتصار الساحق على الجيش الأرمني ، جاءت أرمينيا تطلب الصلح وبالشروط التركية ، إذ شكلت تلك المعاهدة بداية جيدة لحكومة أنقرة.

٥. استغل مصطفى كمال باشا حالة الشكوك وعدم الاطمئنان بين دول الوفاق لاسيما بين فرنسا وبريطانيا التي أخذت ترتسم على طبيعة العلاقة بينهما عند تطبيق إستراتيجيتهما القديمة (سايكس-بيكو) على أرض الواقع ، إذ أخذ يضغط عسكرياً على مناطق النفوذ الفرنسي والتي كانت تواجه مشاكل كبيرة لاسيما في بلاد الشام ، مما دفعها الى عقد اتفاقية أنقرة بين حكومة أنقرة وفرنسا التي أنهت حالة الحرب بينهما ورفضت معاهدة سيفر وتلك خطوة كبيرة سجلت لصالح الحركة الوطنية التركية .

٦. طبيعة السياسة البريطانية الداعمة لليونان على حساب دول الوفاق الودي ، والتي وجدت فيها الدول التي من خلالها تحقق أهدافها في القضاء على الحركة الوطنية التركية وفرض الهيمنة البريطانية في بحر ايجة والمضائق التركية على حساب دول الوفاق ، هذه السياسة عمقت شقة الخلاف بين هذه الدول ، لذلك وجدت فرنسا وايطاليا من مصلحتهما

إنهاء حالة الحرب مع حكومة تركيا ومساعدتها مادياً وعسكرياً من أجل القضاء على الحلم البريطاني – اليوناني .

٧. التطورات السياسية والعسكرية على الأراضي التركية كانت لصالح الحركة الوطنية التركية ، وبالتالي دفعت دول الوفاق الى الطلب لعقد هدنة والتي مثلت إنهاء حالة الحرب وبداية للاعتراف بتركيا الحديثة .

الاحالات :

١. (١٨٨١-١٩٦٤) ولد في استانبول ، التحق بالمدرسة البحرية العليا في استانبول ، اشتهر أثناء حرب البلقان ، عين في تشرين الأول ١٩١٨ وزيراً للبحرية ، ألقي القبض عليه من قبل قوات دول الوفاق الودي في ١٦ آذار ١٩٢٠ وأودعته السجن ، عين سفيراً في لندن عام ١٩٤٢ ، ينظر : سيرة حياة عدد من الشخصيات البارزة في التاريخ التركي المعاصر ، ترجمة قاسم خلف عاصي الجميلي ، نشرة الشؤون التركية ، معهد الدارسات الأسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٧ ، ص٧٥ .

٢. لمزيد من التفاصيل عن شروط هدنة مودروس ، ينظر : أريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديثة ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٩٩ .

٣. علي محافظة ، تركيا بين الكمالية والاردوغانية ١٩١٩-٢٠١٤ ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، ط٣ ، ٢٠١٥ ، ص٢٥ .

٤. احمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢٩١ .

٥. جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، ط١ ، دار الكشاف ، بغداد ، د.ت ، ص١٠٣ .

٦. J.C. Hurewitz . Diplomacy in the Nean and middle East . Vol , 11 , New York , 1958 , p:20 .

٧. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .

٨. (١٨٨١-١٩٣٨) ولد في سالونيك ، تخرج من الكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٥ ، شارك في الحرب العثمانية الايطالية عام ١٩١١ ، شارك في العمليات العسكرية في الحرب العالمية الاولى ، وفي عام ١٩١٦ عُين قائداً للفيلق السادس عشر في أدرنة ، وفي عام ١٩١٧ أصبح قائداً للجيش الثاني في جبهة القفقاس ، وعام ١٩٢٣ أصبح أول رئيس جمهورية للبلاد ، للمزيد من التفاصيل ينظر :
Encarta , Encyclopedia Britannica , 2002 , DVD , 2007 .

٩. مجموعة من المؤلفين السوفيت ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، السليمانية ، ٢٠٠٧ ، ص ص٣٦-٣٨ .

١٠. قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣-١٩٢٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٥٤ .

١١. لمزيد من التفاصيل عن ظروف عقد هذه المؤتمرات ومقرراتها ينظر : إبراهيم خليل احمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ص٢٨-٢٩ .

١٢. أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت ، سيرة مصطفى كمال باشا ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص ص٣٣-٣٥ .

١٣. (١٨٥٣-١٩٢٣) ، ولد في استانبول ولقب بالداماد وتعني الصهر ، إذ كان صهراً للسلطان محمد السادس ، تقلد منصب الصدر الأعظم خمس مرات ، ينظر : Türk Ansiklopedisi , Cit , 16 , Ankara , 1968 . S441 .

١٤. لمزيد من التفاصيل عن تشكيل المجلس الوطني الكبير ينظر : هزبر حسن شالوخ ، المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٠-١٩٢٤ ، مجلة ديالى ، العدد ٥٩ ، ٢٠١٣ .

١٥. أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص ص٢٢٤-٢٢٥ .

١٦. لمزيد من التفاصيل عن تلك القوانين ينظر : محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص٢٣ .
١٧. لمزيد من التفاصيل عن معاهدة سيفر ينظر : فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٢٦ .
١٨. (١٨٦١-١٩٢٦) ، أحد خلفاء الدولة العثمانية وآخر سلاطينها ، حكم للمدة من ١٨١٨-١٩٢٢ بعد وفاة أخيه محمد الخامس رشاد ، لمزيد من التفاصيل ينظر : منصور عبد الحكيم ، الدولة العثمانية من الإمارة الى الخلافة وسلاطين بني عثمان ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص ص٥١٧-٥٢١ .
١٩. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٥ .
٢٠. المصدر نفسه ، ص٣٠٦ .
٢١. لمزيد من التفاصيل عن المعاهدة ينظر : مصطفى الزين ، ذئب الأناضول ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ص١٥٩-١٦٠ ؛ على محافظة ، المصدر السابق ، ص٣٢ .
٢٢. حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٧٧ .
٢٣. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٦ .
٢٤. كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمة : محمد ملا عبد الكريم ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٣٥٠ .
٢٥. منذر الموصلي ، الحياة السياسية والحزبية في كردستان ، لندن ، ١٩٩١ ، ص١٥٨ .
٢٦. لمزيد من التفاصيل ينظر : صلاح سعد الله ، المسألة الكردية في تركيا ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٨ ؛ حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة – ٢٠٠٢ ، ص ص١٦٢-١٦٤ .
٢٧. وليد رضوان ، تركيا العلمانية والاسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٤ ؛ مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص١٥٩ ؛ أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢١٨ .
٢٨. Paull C.Helmeich 1971 from Paris to server : The partition of the ottoman Empire at the peace conference of 1919-1920 Columbus : Ohio state University press . p:218 .
٢٩. مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .
٣٠. سحر عباس خضير ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣٦ .
٣١. منصور عبد الحكيم ، تركيا من الخلافة الى الحداثة من أتاتورك الى اردوغان ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص٢٥ .
٣٢. (١٨٥٦-١٩٢٤) ، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في ستومتن بولاية فرجينيا ، درس القانون والتاريخ والفلسفة في جامعتي كولومبيا وبرنستون ، شغل منصب رئاسة جامعة برنستون بين عامي ١٩٠٢-١٩١٠ ، ثم حاكماً لولاية نيوجرسي بين عامي ١٩١٠-١٩١٢ ، وتبوأ منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٩١٣-١٩٢١ ، ينظر :
Encyclopedia Amricana , 3rd Edition , Oxford , 1961 , pp:6-12 .
٣٣. جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .
٣٤. رغبت تركيا في إرجاع هاتين الولايتان من أرمينيا ، لأن الجيش البريطاني قد منحها قبل مغادرته القفقاس ، وكانت الدولة العثمانية قد تخلت عنها لروسيا القيصرية عام ١٨٧٨ ، وبعد ذلك تخلت روسيا السوفيتية عنها لتركيا بموجب معاهدة برست – ليتوفسك ، نقلاً عن : حنا عزو بنهان ، المصدر السابق ، ص٧٩ .
٣٥. (١٨٨٢-١٩٤٨) ، ولد في استانبول ، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٠٥ ، اشترك في حرب البلقان والحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال ، أصبح عام ١٩٢٤ زعيم حزب الترقي الجمهوري أي

المعارض ثم اعتزل العمل السياسي عام ١٩٢٦ ، انتخب عام ١٩٤٦ رئيساً للمجلس الوطني الكبير ، ينظر : سيرة حياة عدد من الشخصيات البارزة في التاريخ التركي المعاصر ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

٣٦. جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .
٣٧. مجموعة من المؤلفين السوفيت ، المصادر السابق ، ص ص٦٠-٦١ .
٣٨. B. Ponomaryov and Others , History of sovet foreign policy 1917-1948 , Tronslated by David skvirsk , Moscow , 1969 , p:161 .
٣٩. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٨١ .
٤٠. B. Ponomaryov and Others , Op , Cit , p:161 .
٤١. صبحي ناظم توفيق ، تركيا والتحالفات السياسية ، ميثاق سعد اباد ، معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثليات العراقية في استانبول وأنقرة ١٩٣٠-١٩٥٣ ، بين الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص٢٩-٣٠ .
٤٢. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٦ .
٤٣. المصدر نفسه ، ص٣٠٧ .
٤٤. (١٨٦٥-١٩٣٣) ، ولد في قفقاسيا ، وعين والياً لولاية وان وطرابزون وبورصة ، ثم أصبح وزيراً للخارجية من ١٩٢٠-١٩٢١ ، سجن عام ١٩٢٦ ثم أطلق سراحه وتخلى عن مزاولة العمل السياسي ينظر :
Meydan-Larousse , Vol.2,9,10 , Istanbul , 1971 , p:248 .
٤٥. Cf. Reha parla 1985 Belgelerle Türkite cumhuriyetinin uluslararasi temelleri lefkose Nicosiatezel , p:187 .
٤٦. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٧ ؛ Cf.reha parla , a.g.e.s187
٤٧. a.g.e.s187 .
٤٨. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٧ .
٤٩. مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٦٣ .
٥٠. المصدر نفسه ، ص٦٣ .
٥١. مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٦٣ .
٥٢. جاسم محمد شطب ، العلاقات السوفيتية – التركية ١٩١٧-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١١٧ .
٥٣. ارمسترونج ، الذئب الأغبر مصطفى كمال أتاتورك ، دار الهلال ، القاهرة ، د.ت ، ص٩.
٥٤. جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .
٥٥. Hurewitz : Diplomacy in the Near and middle East prinsition University press 1914-1975 , Vol.77. p:98 .
٥٦. محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٣٧ .
٥٧. المصدر نفسه ، ص٤٧ .

٥٨. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ .
٥٩. طالب محمد وهيم ، قضية الاسكندرونة في إبراهيم خليل احمد ، قضايا عربية معاصرة ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٢٠٠ .
٦٠. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ .
٦١. طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص٢٠٠ .
٦٢. Hurewitz . Op . Cit . P:100 .

٦٣. (١٨٧٤-١٩٦٥) ، ولد في اوكسفورد شاير انجلترا ، درس في الأكاديمية الملكية العسكرية ، وقضى سنواته الأولى ضابطاً في الجيش البريطاني ، عمل في المستعمرات البريطانية في الهند والسودان ، كما شارك في حرب البوير الثانية ، وعند انخراطه في العمل السياسي تقلد العديد من المناصب السياسية والحكومية ، إذ رأس وزارة الصناعة والمعادن والداخلية ، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية عُين وزيراً للبحرية ثم رئيساً للوزراء خلفاً لتشميرلن ، لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٧٤١ .

٦٤. حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

٦٥. (١٨٥٩-١٩٢٥) ، برز عندما انتخب رئيساً لاتحاد الطلبة في جامعة اوكسفورد عام ١٨٨٠ ، وفي عام ١٨٩٨ انتخب نائباً في البرلمان الانكليزي ، وأصبح نائباً للسكرتير البريطاني العام ، ثم نائباً للملك في الهند ، وعُين وزيراً للخارجية للمدة ١٨٩٥-١٨٩٨ ، ورأس سلاح الجو البريطاني عام ١٩١٦ ، وأصبح أحد أركان دائرة الحرب البريطانية ، عُين وزيراً للخارجية في وزارة لويد جورج عام ١٩٢٢ ، وقاد المفاوضات البريطانية مع الأتراك في معاهدة لوزان ، اعتزل العمل السياسي نهائياً عام ١٩٢٤ ، ينظر :
Encyclopedia Britannica , London , Chicago Tornto , 1957 , Vol.6 , pp:900-901 .

٦٦. حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

٦٧. ديفيد فرومكين ، نهاية الدولة العثمانية وشكل الشرق الأوسط ، ترجمة : وسيم حسن عبدو ، دار مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٤١١ .

٦٨. المصدر نفسه ، ص٤١٢ .

٦٩. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ .

٧٠. (١٨٦٤-١٩٣٦) ، رجل دين يوناني ولد في كريت ، درس في جامعة أثنا ، عُين عام ١٩١٠ رئيساً للوزراء وأدار دفة البلاد بنجاح خلال حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣ ، ساند دول الوفاق في الحرب العالمية الأولى ، ترك الحكم عام ١٩٢٠ أثر استعادة الملك قسطنطين العرش ثانية ، ينظر :
New Age Encyclopedia , Vol . 19 , USA , 1980 , p:47 .

٧١. (١٨٦٣-١٩٤٥) ، ولد في مانشستر ، أصبح نائباً في البرلمان البريطاني عام ١٨٩٠ ، وخلال الحرب العالمية الأولى تولى وزارة الدولة لشؤون الحرب ، تولى رئاسة الوزارة من ١٩١٦-١٩٢٢ وسيطر على المشهد السياسي البريطاني ، شارك في مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٨ ، ينظر :
The New Encyclopedia , Britaniniva , Vol.7 , p:424

٧٢. Harold Nicolson 1934 : The last phase 1919-1925 a study in postwar diplomacy – L0ndon , p:95 .

٧٣. Turkish Ministry of press Broadcasting and tourism Gazi Mustafakemal Atatürt Ankara , 1961 , p:120 .

٧٤. (١٨٧٢-١٩٥٢) ولد في مونتينيوزودي لونيجيانا في ايطاليا ، دخل في السلك الدبلوماسي عام ١٨٩٦ ، خدم في القاهرة وباريس واستانبول وبكين وبوخارست ومدريد ولندن ، شغل منصب وكيل وزارة الخارجية في ١٩١٩-١٩٢٠ ، ووزير الخارجية ١٩٢٠-١٩٢١ ، رفض الخدمة في ظل عقدين من الزمن أثناء حكم الفاشيين ، عاد الى ايطاليا عام ١٩٤٣ ، ينظر : The New Encyclopedia , Britaniniva

٧٥. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص ص٩٣-٩٤ .

٧٦. Hurewitz , Op . Cit , p:263 .

٧٧. محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٥١ .

٧٨. نديم خليل محمد ، سياسة تركيا الخارجية من ١٩١٨-١٩١٩ ، مجلة ديالى ، العدد٥٦ ، ٢٠١٢ ، ص ص٦-٧.

٧٩. مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٦٨ .

٨٠. نديم خليل محمد ، المصدر السابق ، ص٧ .

٨١. حنا عزو بنهان ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

٨٢. ألاء حمزة الفتلاوي ، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ص١٠٣-١٠٤ .
٨٣. إسماعيل احمد سهو ، القضيـة الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٩-١٩٢٣ ، جامعة دهوك ، مجلة التربية والتعليم ، مج١٢ ، العدد٢ ، ٢٠٠٥ ، ص٩٠ .
٨٤. (١٨٦٢-١٩٣٢) ، سياسي اشتراكي ورجل دولة فرنسي ، ولد في عائلة متواضعة عكف على الدرس والمطالعة حتى أصبح محامياً ، اكتسب شهرته كثوري بفضل نشاطه الصحفي والتزامه بالنضال في صفوف الاشتراكيين الفرنسيين ، ترك عام ١٨٨٣ مدينة نانت الى باريس إذ أصبح سكرتيراً عاماً لصحيفة لالانتيرن ، أرتبط بصداقة مع الاشتراكي الفرنسي جان جوريس وأسس معه الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩١٩ ، ثم انتخب نائباً عن مقاطعة سان – اتيان ، عُين (٢٣) مرة وزيراً و(١١) مرة رئيساً للوزراء ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ص٥٣٥ .
٨٥. ألاء حمزة الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .
٨٦. المصدر نفسه ، ص١٠٨ .
٨٧. S.P.Sonyle . Op . Cit . P:100 .
٨٨. جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٥٥ .
٨٩. اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٢٨ .
٩٠. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٩٤ .
٩١. لمزيد من التفاصيل على تلك المعارك ينظر : المصدر نفسه ، ص ص٩٦-١٠٣ ؛ اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٢٨ .
٩٢. قاسم خلف عاصي ، تطورات واتجاهات ، ص٤٨ .
٩٣. محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٥١ .
٩٤. ألاء حمزة الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص١٣١ .
٩٥. لمزيد من التفاصيل ينظر : ألاء حمزة الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص١٣٣ .
٩٦. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .
٩٧. ألاء حمزة الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص ص١٢٨-١٢٩ .
٩٨. Text of Reslution of paris Eastern conference of march 1922 , ais finally Agereed upon between French an British Covernments , DBFP , 1 . sir , Vol.17 , No.570 , PP:756-763 .
٩٩. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .
١٠٠. S.P.Sonyle . Op . Cit . P:164 .
١٠١. محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٥٢ .
١٠٢. Cuzont M. Op . Cit . P:705 .
١٠٣. لمزيد من التفاصيل ينظر : ابراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٤٦٤ .
١٠٤. ستيفن همسلي لونكرك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص٢٦٦ .
١٠٥. مهند علي فرحان ، الشيخ احمد البارزاني وأثره الاجتماعي والسياسي في كردستان العراق ١٨٩٦-١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٦ ، ص ص٩١-٩٢ .
١٠٦. (١٨٨٠-١٩٤٣) ، ولد في استانبول ، دخل السلك العسكري وتخرج من الكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٣ ، وعُين عام ١٩٠٨ ملحقاً عسكرياً بباريس ، وأصبح عام ١٩١٢ نائباً عن موناستير ، وعُين عام ١٩١٧ وزيراً للداخلية ، ومن ثم رئيساً للوزراء لمدة أربعة أشهر ١٩٢٤-١٩٢٥ ، وعُين عام ١٩٣٠ سفيراً في لندن ، ينظر : حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٣١ .

١٠٧. ألاء حمزة الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص١٤٩ .
١٠٨. S.P.Sonyle . Op . Cit . P:169 .
١٠٩. Ibid . P:170 .
١١٠. Ibid . P:170 .
١١١. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .
١١٢. جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٥٧ .
١١٣. S.P.Sonyle . Op . Cit . P:169 .
١١٤. مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص١٨٢ ؛ Benoist Mechin, j , Op , Cit , PP: 189-199
١١٥. مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٧٣ .
١١٦. مودانيا : تقع على الجانب الآسيوي لبحر مرمرة ، وهي قرية تتوسط أزمير وباندرما .
١١٧. لمزيد من التفاصيل ينظر : علاء طه ياسين ، عصمت اينو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

١١٨. عبد الجبار قادر غفور ، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠ في تركيا المعاصرة ، ص٣٧ .
١١٩. علاء طه ياسين ، المصدر السابق ، ص٦٢ .
١٢٠. جريدة العراق ، العدد٧٢٨ ، ٨ تشرين الاول ١٩٢٢ ، ص١ ؛ مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٧٤ .
١٢١. علاء طه ياسين ، المصدر السابق ، ص٦٢ .
١٢٢. جريدة العراق ، العدد٧٢٩ ، ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ، ص١ ؛ فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص٢٧ .
١٢٣. علاء طه ياسين ، المصدر السابق ، ص٦٣ .
١٢٤. المصدر نفسه ، ص٦٣ .
١٢٥. مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٧٤ ؛ علاء طه ياسين ، المصدر السابق ، ص٦٤ .
١٢٦. Benoist-Mechin , a . g . e . s.199 .
١٢٧. حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص١١٧ .
١٢٨. محمد توفيق علاوي ، كمال أتاتورك ، دار الهلال ، مصر ، ١٩٣٦ ، ص١٣٤